دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بالمناطق المحررة

الباحث: أحمد محمد الخالد

المركز السوري سيرز

مقدمة:

من حق الشعب المشاركة في الشؤون العامة ولابد من الجمع بين الخبرة والإرادة الشعبية لرفد العاملين في السياسة ومراعاة خصوصية الثورة السورية والتركيز على التنمية السياسية التي تزيد من الإنجاز السياسي.

والأحزاب هي صيانة الحقوق والحريات العامة فالتكتلات الشعبية تحمي الفرد من جور السلطة والحاكم وليتمكن من النقد بواسطة الإطار السياسي الذي يوفره الحزب.

لقد عاد حضور المجتمع المدني في سورية بعد اندلاع الثورة السورية وذلك منذ تشكيل التنسيقيات بعد 15 آذار 2011، كمنظمة مدنية وسياسية كما تم تأسيس تجمعات مدنية تطوعية وتضامنية وكذلك نجحت التجمعات والمبادرات في تشكيل نواة مؤسسات المجتمع المدني وكان لها دور في مختلف المجالات بالإضافة للخصوصية في الحالة السورية من ملء الفراغ الحكومي الممنهج الذي تقصدت مؤسسات الدولة حرمان المواطنين منه كما وتولت الدفاع عن حقوق الإنسان وممارسة الضغط على الفاعلين في الساحة المحلية والدولية.

إن غالبية المنظمات تعتبر حديثة العهد في ساحة العمل المدني حيث أن معظم هذه المنظمات تم تأسيسها بعد انطلاق الربيع السوري ولم تتدرج في عملها أو قدرتها أو حتى في بنيتها التنظيمية، إنما ولدت في ظل الحصار والقصف والنزوح والهجرة وصعوبة التحرك وغياب الأمن وعدم الاستقرار.

ولقد أخذ المجتمع المدني العديد من الأشكال من نقابات واتحادات ومجالس ذات طابع ديني وقبلي ومنظمات وجمعيات وفرق تطوعية وغيرها من المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية وصولا للمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة.

وكان دور الأحزاب السياسية والنقابات والتجمعات المهنية، والمنظمات النسائية، والمنظمات المجتمعية وغيرها من المنظمات المعنية بالحياة العامة والسياسية ضعيف في:

- المساواة في الفرص وفي المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار.

- نشر المعلومات المتعلقة بالمرشحين، وبالبرامج السياسية للأحزاب، وبإجراءات التصويت.
- تشجيع المبادرات على قيادة وتوجيه الرأي العام.
- صناعة الرأي العام.

تعاريف:

المجتمع المدني:

عبارة عن مؤسسات يتم تكوينها من المواطنين لتنظيم أنفسهم، وتهتم بمصالحهم المختلفة وتشمل النقابات والأحزاب والجمعيات...وتعمل هذه المنظمات في مجالات مختلفة كالتعليم والثقافة والصحة والخدمات العامة...ويطلق عليها أيضا منظمات غير حكومية لأنها لا تخضع لسيطرة الحكومة بينما تساعد الحكومة في عملها أو تقوم بأعمال أخرى لا تقوم بها الحكومة.

المشاركة السياسية:

هي الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها وتعتمد في الأساس على التعددية بين جميع الأطياف السياسية التي تفضل مصلحة الوطن على مصالحها الشخصية وتتمثل المشاركة في الانتخابات والمؤتمرات والمجالس النيابية والتشريعية.

التنشئة السياسية:

تنمية معايير وقيم محددة من قبل النظام السياسي في عقول مواطنيه، وذلك باستخدام وسائل مختلفة، ليتقبل عمل النظام من جهة، ويستمر النظام بالبقاء والاستمرار من جهة أخرى.

التنمية السياسية هي: المشاركة السياسية والتعددية السياسية وحماية واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة.

القيم السياسية: إطار فكري مثالي للأهداف المباشرة من الحركة السياسية، وهو ما يسمى بأخلاقيات الحركة، وهي تعبر عن خصائص حضارية، ففي كل جماعة وخلال كل فترة زمنية هناك تصور عام من خلال نظام كامل، لما هو مقبول أو مرفوض.

عملية صناعة القرار السياسي:

نتاج تفاعل أركان النظام السياسي ضمن عملية معقدة تتداخل فيها عوامل ومؤثرات متعددة، بهدف الاختيار بين البدائل المتاحة لمعالجة القضايا الداخلية والخارجية التي ترتبط بمصالح الشعب.

التمكين: بمعناه العام هو إزالة كل السلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تحد من مشاركة ودور المواطن الفاعل.

والتمكين السياسي: هو تبني بناء سياسات وهياكل مؤسساتية وقانونية تمنع اللامساواة والتمييز.

دور الأحزاب في الحياة السياسية:

إن مدى نجاح جماعات المصالح في قدرتها على التأثير في صنع القرار السياسي يتحدد من خلال الخصائص الذاتية للجماعة مثل: حجم العضوية، ومدى تماسك الجماعة، ودرجة اهتمام أعضائها بقضاياهم، وحجم مواردها المالية، وطبيعة الجهاز الإداري للجماعة، ومدى تجانس النخبة القائدة.

ويمكن الحكم على فاعلية الحزب السياسي من خلال قدرته على التعبير عن رغبات الجماهير وتتعدد القوى المؤثرة على العملية السياسية إلا أن تأثير الفئة المثقفة على العملية السياسية أو المجتمع ككل يتوقف بشكل أساسي على البيئة التي يتيحها النظام السياسي لتلك الفئة للمشاركة في العملية السياسي وعلى نشاط هذه الفئة ورغبتها في المشاركة من ناحية أخرى.

كما إن تحليل عملية صنع القرار السياسي يكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطورها ومدى اتساع دائرة المشاركة السياسية في المجتمع، وهو ما يعطي أهمية كبرة لدراسة ورصد عملية صنع القرار السياسي وما تعكسه من مؤشرات ديمقراطية.

فالحزب هو حلقة الوصل بين المواطن والسلطة الحاكمة حيث تلعب الأحزاب السياسية القوية والمؤثرة دوراً هاماً في منع قيام أنظمة استبدادية متفردة في القرار إضافة إلى دورها الفعال في القيام بعمليات التخطيط السياسي والمساهمة في دفع السلطة لاتخاذ قرارات سياسية رشيدة ومتوازنة في صالح الوطن والمواطن.

وتستخدم جماعات الضغط عدة وسائل لتحقيق أهدافها ومصالحها، حسب طبيعة الجماعة، وحجمها، وإمكاناتها وأهدافها:

1. الحوار والنقاش وإعداد الدراسات العملية.
2. الاتصال بالمؤسسات السّياسية وحث أعضاءها على إصدار قرارات تخدم مصالح الجماعة.
3. مساندة بعض الأحزاب خلال الحملات الانتخابية.
4. استمالة المسؤولين الحكوميين بوسائل مشروعة أو غير مشروعة.
5. مخاطبة الرأي العام لاستمالته وكسب تعاطفه في القضايا المراد اتخاذ قرار بها.

6. الإضراب عن العمل أو تسيير المظاهرات وغيرها.

كما تضعف المشاركة السياسية عند:

- انخفاض مستوى الثقافة السياسية في المجتمع.
- الخوف من المشاركة بسبب غياب الحريات العامة.
- الشعور بعدم جدوى المشاركة في الشأن العام.
- ارتفاع تكلفة المشاركة.
- قلة قنوات المشاركة (تنظيمات المجتمع المدني-الأحزاب السياسية-المؤسسات المجتمعية...).
- عدم وجود حوارات مجتمعية وإن وجدت فقلة الاهتمام بالمخرجات عند اتخاذ القرارات السياسية.
- قلة أو إنعدام الشفافية في الشأن العام.

كما تعتبر الأحزاب السياسية هي الوسيلة الأساسية لدخول المرأة المعترك السياسي والشأن العام، وهي المدخل الرئيسي للوصول إلى صناعة القرار والتأثير فيه من أجل التغيير الجذري الديمقراطي.

ولابد من بناء أحزاب ديمقراطية، فكل عبارات الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان تبقى شعارات، لا تجعل الفرد ديمقراطياً إذا لم تقترن بالممارسة والسلوك والنهج.

كما أن المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار، مؤشر على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، وإن إقصاءها عن التأثير الفعال في عملية صنع القرار يتنافى مع القواعد الديمقراطية التي تجعل الحكم للشعب كله وليس لجزء منه، وعلى انخراطها في سوق العمل ومشاركتها الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يمكنها من صنع السياسات والتأثير فيها لإزالة المعوقات الدستورية والقانونية التي تعيق حياتها ودورها.

ضعف المشاركة السياسية للمرأة حالياً:

- خذلان المجتمع الدولي في دعم تطلعات الشعب السوري إلى الديمقراطية التي عبر عنها في ثورته.
- ممارسات النظام ضد المعارضة: قمع، اعتقال...
- حالة التخوين والتشهير التي تتعرض لها المعارضة.
- عزوف النساء أنفسهن عن المشاركة السياسية.
- ضعف أداء القوى السياسية والممارسات غير ديمقراطية داخلها، وتشرذمها في مواجهة نظام وحشي.

وللبحث في دور الأحزاب والنقابات في تعزيز المشاركة السياسية للمواطن لابد من الوقوف على واقع العمل الحزبي والنقابي الذي يجب أن يتجاوز مواكبة سيرورة تحديث المجتمع ليتكفل بدور القاطرة نحو ترسيخ قيم المساواة والعدالة ومبادئ الديمقراطية حيث تشكل التحولات الراهنة منعرجا هاما يتطلب من الأحزاب والنقابات إعادة التشكل والتمركز السياسي الجديد.

دور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية:

تعريف البنك الدولي للمجتمع المدني: المجموعة الواسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية، التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية.

كما يمكن اعتبار الأحزاب السياسية منظمات المجتمع المدني مؤقتة حيث بوصولها للسلطة تصبح منظمة حكومية.

تتوفر بيئة مناسبة لمنظمات المجتمع المدني عند وجود قوى اجتماعية فاعلة وثقافة مجتمعية تشجيعية

وإطار مؤسساتي حاكم لمنظمات المجتمع المدني وبالتالي المجتمع المدني هو تحفيز للديمقراطية والأخيرة هي عامل دعم ومساندة وخاصة عند التزام منظمات المجتمع المدني بالديمقراطية في تنظيم أمورها الملازمة بين الفكر السياسي والفضاء السياسي فالواقعية تفترض المقاربة والاتساق وترفض الفصل بين الفكر والسلوك.

منظمات المجتمع المدني ليست عشائرية أو قبلية أو دينية أو رسمية (الذي يعتبر امتداد للسلطة) أي تطغى عليهم تنظيمات المجتمع المدني عندما يدرجوا تحت ظلها أي الانتقال من الولاء الهدام إلى الولاء البناء للوطن فتحويل الولاء والانتماء من العشيرة إلى الدولة والوطن ومن ثم الخضوع إلى سلطة القانون والمجتمع المدني وليس إلى القيم والاعراف القبلية.

قد تنظر بعض السلطات إلى المشاركة السياسية على أنها انتقاص من حقوقها وبداية انقلاب عليها يعود ذلك لأسباب عدة منها عدم الثقة بالمواطن ويفترض أن الثقة متبادلة وليست من طرف واحد ولابد من توفر الثقة بين المواطن والتنظيمات الحزبية وصولا لدولة المواطنة والمؤسسات والتعددية والتشاركية واحترام الرأي والرأي الآخر والتصدي لكل فكرة لا تخدم المجتمع فالسياسة علاقة وتفاعل بين الأفراد والمجتمع والسلطة والمجتمعات السليمة تنتهز الفرصة للتعلم ومعرفة النواقص للقيام بمراجعات مستمرة.

إن منظمات المجتمع المدني بمثابة مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية من حيث تدريب أعضاءها على الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر، والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات وقبول النتائج، هذا فضلاً عن كونها جماعات مصالح تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف.

وهي كأي تجربة إنسانية، يمكن أن تشوبها النواقص ويعتريها الضعف في محطة من محطات عملها

ولكن نجحت في إنتاج نفسها مجتمعياً دون الاعتماد على المصادر الخارجية، وفعلت آليات الديمقراطية الداخلية، والبحث عن أشكال من التعاون والتنسيق مع جماعات المصالح الأخرى من نقابات وتنظيمات سياسية.

الفرق التطوعية في ظل تحول السلطة لعصابة إجرامية حيث أن الأخيرة لم تسحب خدماتها فحسب إنما قصفت ودمرت البنية التحتية والفوقية وكان للفرق التطوعية دور في الحفاظ على الذات من جهة، والتعبئة الاجتماعية من جهة أخرى وتقديم منظور تنموي وثقافي يأخذ بعين الاعتبار القيم التالية: العدالة الاجتماعية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، الاعتماد على الذات، المشاركة المجتمعية، إشراك المرأة في العملية التنموية، حماية حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، الاستدامة والتكامل، الاستناد إلى مبادئ ومقاربات التنمية البشرية المستدامة ولا يمكن التغافل عن دورها الاجتماعي والاقتصادي في مجال التخفيف من حدة الفقر ورعاية برامج الإغاثة وتعزيز الإمكانات المحلية واستثمارها.

الخلط بين العمل المدني والسياسي:

بدأ العمل المدني من خلال الجمعيات العاملة في مجال كفالة اليتيم وإعانة الأسر ثم المبادرات الإغاثية الخيرية ثم الجمعيات وبعدها المنظمات وكلها تفتقر لنظام واحد يضبط عملها فهي باتت تعمل في فضاء واسع بخلاف ما كانت قبل الثورة التي كانت تعمل في ظل الهيمنة وبتنا نشهد ولادة شبه شهرية لمنظمات المجتمع المدني حيث يمارس بعضها نشاطات بمجالات كالحقوقي والإنساني والنسائي ثم تطورت إلى قضايا التوعية بالحوار والمواطنة والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والشفافية والفيدرالية وكذلك تفعيل مشاركة الشباب والمرأة في الحراك السياسي والاهتمام بمواضيع الانتخابات والدستور والمواطنة الفاعلة والسلم الاجتماعي، كما تضع نصب أعينها قضايا توسيع وحماية وضمان مساحة العمل المدني، وتطوير البيئة القانونية العادلة المتصلة بعمل منظمات وأفراد المجتمع المدني، كما تعمل على كسب

المجتمعات المحلية ورفع وعيها تجاه دورها في العملية السياسية، وتسعى جاهدة لإلغاء الأسباب الجذرية المرتبطة بعدم المساواة والإفقار والتهميش والإقصاء والإخضاع بكافة أنواعه، وتقوم بذلك كله باستخدام كافة الأدوات والوسائل والأنشطة القانونية المتاحة المتصلة بهذا الشأن.

وبالتالي تم خلق نواة صلبة للمجتمع المدني تعمل بشكل تطوعي وأيضا ممثلين عن المجتمع يجتمعوا بشكل دائم لضمان الفاعلية والانتاج فالمجتمع المدني أثبت قدرته على خلق ديناميكيات إنسانية واجتماعية وتعليمية.

إن توسيع المساحة المدنية من خلال تجمعات فاعلة للمجتمع المدني قادر على التأثير والعمل بأشكال متطورة لضمان فاعليته وتشبيكه مع باقي الكيانات وتعزز هذه المساحة المدنية بالحوار لبناء الثقة وبدعم من المنظمات التي تعمل بجانب المجتمع المدني.

كما تم إنشاء منظمات سياسية هدفها ليس السعي للسلطة إنما نشر افكار سياسية ورفع مستوى المشاركة الشعبية الطوعية والتنظيم والاستقلالية وخدمة الصالح العام والضغط والسيطرة والخوف بدلا من دفع المجتمع نحو تشكيل تجمعات وتنظيمات مجتمع مدني نقوم بهدمها أو اتهامها مالم تعمل للسلطة.

وهنالك تحول بمضمون عمل هذه المنظمات من الطابع الخيري الإغاثي الصرف إلى طابع النشاط المجتمعي واتسام علاقتها بالعمل السياسي بالغموض، ونشوء حالة من الترفع عن ممارسة السياسة.

إن مشروعية السلطة تكون من قدرتها على إقامة العدل والقسط، وإذا ما عجزت عن ذلك، ولم تتوافر على المؤهلات اللازمة لتحقيق ذلك سقطت مشروعيتها وألغيت بمقتضى العقل والشرع.

بالإضافة إلى أن الحقل السياسي يتصف بغلبة المصلحة الشخصية والحزبية والصراعات العقيمة وهو ما يجعله بعيدا من اهتمامات الناس. أما الحقل المدني ففيه يتوحد أفرادها حول مصلحة عامة بقطع النظر عن اختلاف الآراء والمواقف.

كما أن انتشار النقابات والأجسام السياسية وغيرها ركيزة أساسية للحرية إلا أن وجودها لا يعني بالضرورة ترسيخ للحرية مالم تعمل هذه الأجسام جاهدة لتحقيقها.

كما أن عدم انخراط بعض الجماهير في الأحزاب السياسية والنقابات لا يعني عدم الاهتمام بالشأنين العام والسياسي بل أن الفاعلين الاجتماعيين قد يرغبوا بالضغط على السلطة بطرق مختلفة (عرائض، احتجاجات، اعتصامات، التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي...)

إن الأصول السياسية والاجتماعية لقادة العمل المدني وارتباط الكثيرين منهم بتنظيمات سياسية كان له دور بالخلط بين العملين.

الفرق بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية:

الأحزاب هي تنظيمات سياسية وسيطة بين الشعب والحكومة حيث تقوم الأحزاب بالتنظيم الفكري والتواصل وتأهيل الأعضاء للمشاركة في الحياة السياسية وتنظيم المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير.

تتطلب التعددية السياسية وجود تنظيمات وسيطة بين الحكومة والشعب وأبرزها الاحزاب لممارسة حقها بالمشاركة السياسية الرسمية وتأثيرها في مجال الفعل السياسي.

ومن حق فئات المجتمع التنظيم المستقل والتعبير عن آرائها وحقها بالسعي للوصول للسلطة حيث يتكون المجتمع من تجمعات مختلفة ومستقلة ثقافيا ومهنيا وتعليميا واقتصاديا كما من حقهم أيضا تداول السلطة واحترام الرأي الآخر وحق الوجود وحق التعبير وحق المشاركة كالحركات الاجتماعية: حركة طلابية -نسائية- عمالية...والتيارات الثقافية: يساري - يميني - محافظ - تقليدي- تحديثي.... وتعاوني نقابي وجمعيات واتحادات ...

إن تعدد القوى التي تصنع السياسات وذلك بمشاركة كل الأفراد والطوائف والأحزاب في العملية السياسية والتعددية بالمجتمع بمعناها الواسع قد تتضمن تعددية سياسية كتطبيق لحرية النشاط السياسي ويكون التعدد الحزبي إحدى مكوناتها الاساسية التعددية السياسية الفاعلة والحقيقة يتوقف وجودها على التعددية الحزبية وعلى وجود تنظيمات أخرى وهو ما يؤدي إلى ازدهار الحياة السياسية ولا يكفي الاعتراف بوجود تنوع في المجتمع إنما لابد من احترام هذا التنوع وما يترتب عليه من اختلاف فالسلطة الحقيقية تقوم على القبول العام حيث يتكون المجتمع مشارب فكرية متباينة.

إن وجود تعددية حزبية لا يؤدي بالضرورة لتعددية سياسية حيث يمكن لفئة واحدة أن تسيطر على الحياة السياسية وتقيد عمل الأحزاب السياسية بما لا يضر بمصالحها ولا يشكل خطر على بقائها في السلطة حيث أن التعددية السياسية تتضمن بالضرورة وجود تعددية حزبية إلا أنها لا تقتصر عليها ولابد من وجود مؤسسات المجتمع المدني وهذا أساس قيام التعددية.

ولقد كانت الأعمال السياسية قبل الربيع السوري حكر على الحزب الحاكم وعلى فئة خاصة منه وكانت الجبهة الوطنية التقديمية عبارة عن شكل صوري ولقد ورد في المادة الثانية من القانون السوري رقم 7 لعام 2006:

...

3-الأعمال السياسية: هي أعمال عضوية القيادة القومية أو القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وأمناء سر المكاتب

فيها إذا كان القائم بأحد هذه الأعمال من أعضاء الهيئة التعليمية، وكذلك أعمال أمانة أو عضوية قيادة فرع أو شعبة لحزب البعث العربي الاشتراكي، إذا كان القائم بأحد هذه الأعمال من أعضاء الهيئة التعليمية.

وبالتالي فإن التعددية السياسية هي حالة صحية وسليمة ويجب التركيز على مشاركة الشباب والمرأة في العمل السياسي ولكن عند تفضيل المصلحة الخاصة على الصالح العام أو صالح الكيان على مصلحة العامة يدل على عدم نضوج الفكر والوعي السياسي ويشير للخل في ترتيب الأولويات بالواقع السياسي الحالي.

العلاقة بين الكيانات السياسية والمجتمع المدني:

لابد من التعرض لعلاقة الكيانات السياسية فيما بينها والتي تبدو متعارضة ومتنافرة ولا يوجد علاقة واضحة بينها أما العلاقة مع المجتمع المدني فهي ضعيفة لغياب الرؤية وحداثة العمل المدني والسياسي

وهنالك تخوف من تحرك سياسي وفق المناطق أو العشائر أو أي اعتبار أخر بعيد عن الوطنية وكذلك تفسير مبدأ الحياد من قبل منظمات المجتمع المدني بشكل مغلوط كما للمال السياسي دور كبير في العمل الانشطاري بدلا عن العمل التكاملي ولابد من الإشارة للعلاقة بين الكيانات السياسية والعشائر ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المدني والنقابات والاتحادات والمجالس الثورية وبالتالي العلاقة أقرب للانتقائية الفوضوية الغير استراتيجية.

إن عملية المشاركة في الشأن العام هي عملية متكاملة بين الأسرة- المدرسة- الجامعة، وغياب سياسات تفعل المشاركة في الشأن العام وتلقي الضوء على أهميتها يشكل صعوبة في الوصول إلى جيل شباب فاعل في المجتمع كما أن مفهوم الشأن العام مغيب وغير واضح بالنسبة لأفراد المجتمع.

يلعب المجتمع المدني السوري خلال الثورة وربما بعدها أيضاً دوراً يتجاوز الدور التقليدي له، فمن المعلوم أن المجتمع المدني يملأ الفراغ بين الحكومة والقطاع الخاص، إلا أنه وبفعل إجرام عصابة أسد وليس فقط حرمان المواطنين من حقهم في الخدمات وانتشار ميليشيا إيران والتدخل الروسي في سورية أعطى للمنظمات المدنية أهمية خاصة تجاوزت المساهمة في الشأن العام لتغطي تقديم الخدمات و تأمين فرص العمل و تحقيق دور اقتصادي اساسي للمجتمعات المحلية، هذه المشاركة الفاعلة و القرب من المواطنين و التشبيك الدائم بين هذه المنظمات يعطيها دورا أساسيا في مستقبل البلاد من خلال اسهامها ضمن مباحثات الانتقال السياسي و أثناء عملية بناء العدالة والمحاسبة و إعادة الاعمار.

الواقع السياسي السوري:

قيمنا في الثورة السورية: العدالة والمساواة وللقيم خصائص عدة منها:

- التماسك والترابط: وتوجد بين القيم المختلفة علاقة من الترابط الذي لا ينفصم، فالعدالة ترتبط بالمساواة وغيرها.

- القيم تترابط معاً: من خلال علاقة تفرض الترتيب التنازلي والتصاعدي، حيث يحدد نظام القيم لكل مجتمع ما هي أعلى قيمة يجب المحافظة عليها والتضحية في سبيلها، وهنالك قيم جماعية عليا، وأساليب تحقيق القيم الجماعية العليا، وقيم فردية عليا.

- استمرارية القيم: فالقيم تستمر، وتعتبر حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

- القيم متعددة الجزئيات: فأي قيمة تعني تصوراً، والتصور هو مجموعة متكاملة من الفرعيات، فالحرية هي قيمة سياسية تعني تصوراً عاماً، وبالتالي فهي جزئيات تتفاعل معاً، وتترابط سوياً بحيث تشكل في النهاية قيمة الحرية.

- القيم هي الأساس الحقيقي لشرعية التعامل السياسي:

1. إقامة العلاقات داخل الأسرة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية على أسس من التفاهم، والتحاور، والاحترام المتبادل، بعيداً عن القهر والإذعان، والعنف، والتركيز على استخدام أساليب المكافأة والتشجيع، والتعزيز في التنشئة الاجتماعية.
2. إشاعة جوّ من الأمن والحرية داخل المجتمع ومؤسساته.
3. المشاركة الاجتماعية الواسعة في عملية اتخاذ القرارات السياسية، وصيانة الحقوق والحريات السياسية.
4. توفير العدالة في توزيع الثروات وثمار التنمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتضييق الفجوة بين الطبقات، ومحاربة الفقر.

مؤسسات التنشئة السياسية:

الأسرة-التعليم-دور العبادة-الإعلام-المجتمع المدني.

والملاحظ أن التنشئة السياسية ليست غاية بذاتها إنما وسيلة لترسيخ الحكم والسيطرة في ظل الأنظمة المستبدة.

إن التعليم هو الأداة الرسمية الأولى من أدوات التنشئة السياسية، وتمهد المواطن لتقبل أدوار باقي أدوات التنشئة، ولذلك فلقد الحكومات بإلزامية التعليم ومجانيته، ليس فقط من أجل رفع المستوى العلمي بل من أجل تنشئة الأجيال سياسياً بما يجعلها تتوافق مع النظام السياسي.

الطقوس المدرسية: تتمثل هذه الطقوس في تحية العلم، وترديد النشيد الوطني، والاحتفال بالأعياد الوطنية والقومية، وتعليق الصور والرموز الوطنية... وغيرها.

وتساعد ممارسة هذه الطقوس على بث القيم المرغوبة في نفوس النشء، كما تكرس الطابع الجماعي لحب الوطن والانتماء إليه.

ضرورة أن يهدف تعليم المستقبل إلى تدريب الأفراد على: واجبات المواطنة، والمشاركة المجتمعية والسياسية، وغرس قيم العمل والإنتاج والإتقان فيها، وزيادة قدرتهم على الابتكار والإبداع والتنظيم، وتطوير مهارات التفكير المنهجي النقدي العقلاني لديهم يجعله قادراً على التخيل والتصور والمبادأة والتحليل المنطقي والاستنباط والاستقراء، وتقبل مبدأ لا نهائية المعلومات واستمرارية التعلم.

ومن صفات الواقع السياسي السوري:

- الفجوة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير ويجب إنشاء القنوات القادرة على ربط كافة أجزاء المجتمع، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في صنع السياسات والقرارات والثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع.
- برامج سياسية غير واضحة وضعيفة فمنذ انطلاق الثورة تأسست عدة احزاب من تيارات متعددة اسلامية وليبرالية وقومية ومناطقية ...غير قادرة على طرح برامج سياسية واضحة وغير محددة هويتها السياسية ولا تلبي طموح الجمهور.
- التركيز على الشرعية الدولية وتجاهل الشرعية المحلية وغير ديمقراطية وغير شفافة ومشخصنة وضيق الأفق وتعارض في الطموح على مستوى القيادة والافتقار لوجود قاعدة شعبية واسعة تدعمها وتركز على الشكل والخطوات على حساب المحتوى والنتيجة.
- الضعف التنظيمي والضعف الديمقراطي في ادارتها والافتقار لمشروع سياسي والاعتماد على الشعارات والبيانات وضعف الفاعلين الاجتماعيين وضعف الهوية السياسية وضعف القدرات المالية والاختلاف في الرؤية.
- عدم معرفة المجتمع بالأحزاب وبرامجها وتعارض الأحزاب فيما بينها وتشكيل الأحزاب بناء على مبادرات فردية وهذا يعزز قلة الثقة من حيث ما هو مصدر المبادرة وما توجهها وانحسار الأفق لدى أغلبها وانعدام أو قلة التواصل بين الأحزاب السياسية وظهور التنافس السلبي فيما بينها.
- القيود المفروضة من سلطات الأمر الواقع وبطئ توسع الحريات العامة والحداثة على الصعيد الفردي وضعف التواصل بين الداخل والخارج وغياب أو قلة تأثير الأحزاب على الكيانات الفاعلة في الداخل.
- الواقع المعيشي ومرجعية بعض الأجسام والادعاء بالهدف الواحد وتشرذم وتضارب الآليات للوصول للهدف.

- العمل لصالح الكيان ولو على حساب الثورة السورية والركون للواقع الحالي والتأقلم معه.
- تمييع القضية الثورية من قبل البعض لاستجرار الدعم المسيس والابتعاد عن توصيف أغلب الكيانات بالثورية لإرضاء المجتمع الدولي وعدم وجود ميثاق ثوري جامع ومحاربة أي مشروع ثوري سياسي وطني.
- عدم الاستقرار والاستهداف المستمر من عصابة أسد ومافيا روسيا وميليشيا إيران ينعكس على وجود سياسات غير متوازنة والصراع الفكري والتأثر بالدول والداعمين.
- ضعف الوعي السياسي وانحسار العمل السياسي جغرافيا وقلة أو انعدام التنسيق والانسجام.
- الاحتكار السياسي وعدم توفر فضاء سياسي مناسب ووجود أجسام سياسية وهمية.
- عدم تبني الأعضاء المنتسبين للكيانات لفكر كياناتهم وهذا يظهر الانقسام ضمن الكيان الواحد.
- قيام منظمات المجتمع المدني بتنفيذ مشاريع ذات طابع سياسي بعيدا عن الأجسام السياسية.
- ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني والأجسام السياسية.
- عدم تفاعل المجتمع مع الأجسام السياسية وقلة أو انعدام تـأثير الأجسام السياسية بسلطة الواقع.
- اهتمام كثير من الأجسام السياسية بقضايا معينة وإهمال قضايا مهمة من الواقع السياسي الذي نعيشه.
- تهميش بعض منظمات المجتمع المدني وتغييب عملها أو تأطيره لصالح سلطة الواقع.
- اختزال عمل منظمات المجتمع المدني على العمل الإغاثي والطبي.
- التحديات المتعددة التي تواجه العمل السياسي.
- عدم وجود جسم سياسي موحد.
- تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني.
- الانخراط في العمل العام لأجله بحد ذاته وليس كسبيل لكسب العيش.
- ألا يكون التعامل مع المجتمع المدني لغاية إضفاء الشرعية على القرارات المتخذة مسبقا.

- الاعتقاد بأن المجتمع المدني هو حصان طروادة.
- القبول بالمجتمع المدني على مضض وكخطوة لاستمالته والسطو عليه.
- انفصال أغلب النخبة عن جماهيرها ومواطنيها.

المؤثرات الداخلية على صناعة القرار:

1 -المؤثرات المادية: الاقتصادية والعسكرية والجغرافية والسكانية.

2-المؤثرات السياسية: الاحزاب والرأي العام والنظام السياسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة صانعة القرار

وجماعات الضغط.

3- المؤثرات الاجتماعية بصانع القرار: التكوين الشخصي لصانع القرار-الأيديولوجيا -الهياكل غير الرسمية لصنع القرار السياسي:

1-الاحزاب السياسية 2-النخب السياسية 3-جماعات الضغط

4-الرأي العام 5-وسائل الاعلام

معوقات صنع القرار: -عدم معرفة عناصر القوة والضعف-قلة المعلومات-الفشل في المقاربة مع تجارب مشابهة -ضغط الوقت والظروف-قلة الخيارات البديلة -تعدد ايديولوجيات صانعي القرار-التركيز على اهتمام الجمهور-عدم الموائمة بين الاهداف الاستراتيجية والقرارات.

المؤثرات الخارجية على صناعة القرار

1- الوضع السياسي الدولي: الرأي العام العالمي-المنظمات الدولية-القانون الدولي-التكتلات والاحلاف.

2-العولمة: التحولات الديمقراطية -حماية القوى الديمقراطية

الحلول المقترحة وآليات التنفيذ:

1. السعي لبناء دولة الحرية والعدالة المراعية للمكونات الاجتماعية والثقافية والقبلية والرجوع للإرادة الشعبية لاختيار شكل الحكم وسلطات الحاكم.
2. صون حق التعددية الحزبية بالدستور وتنظيمها بالتشريعات وبما يضمن حقوق الأقلية والأغلبية ومنع التعدي على حريات الآخرين.
3. حق المشاركة لكل سوري وبدون تمييز سياسي أو اجتماعي وعلى أساس حق المواطنة.
4. التنشئة السياسية الواعية وتوظيفها بما يخدم المواطن ومصالحه.
5. التحالف السياسي واندماج القوى المدنية لتحقيق دولة مدنية تحترم المواطنة.
6. رفع مستوى الوعي السياسي بشكل أفقي والعمل على مشروع وطني جامع.
7. استقلال القرار السياسي وتجسيد الفكر الديموقراطي.

8. الإضاءة على المبادرات وقصص النجاح في العمل السياسي.
9. تعظيم دور الشباب في دراسة المشاريع السياسية والعمل عليها.
10. العلاقة بين الداخل والخارج والتشبيك لزيادة الفاعلية ولقاءات دورية بين الأحزاب وزيادة التواصل وبناء الثقة بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والوصول لرؤية توافقية بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والسعي لتحقيقها من خلال توحيد الرؤية وآليات العمل.
11. دور رديف وفاعل لمنظمات المجتمع المدني.
12. تفعيل ودعم البحث العلمي فيما يخص الحقل السياسي.
13. الاعتماد على الذات وجذب واستقطاب الكفاءات السياسية الوطنية.
14. نشر فكر الكيان ضمن الأعضاء وتبنيه من قبلهم مع الولاء للوطن.
15. توضيح العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأجسام السياسية وتوزيع الأدوار بما يخدم البرنامج السياسي للكيان المنشود للوصول لدولة مدنية تشاركية.
16. مشاركة المجتمع المحلي في التعافي الاقتصادي وصنع القرار وصياغة السياسات.
17. تفعيل عمل النقابات والاتحادات والتجمعات المدنية والمهنية وغيرها.
18. وضع ميثاق وطني تشاركي متكامل واضح وتوضيح العلاقة بين السلطة والمواطن.
19. فتح قنوات مع الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي ومراعاة مصالحهم ودون التضحية بالمصلحة الوطنية.
20. دعم المسؤولية المجتمعية ونشر الوعي والتركيز على أهمية الصالح العام وانعكاسه على الخاص.
21. التركيز على طلبة الجامعات وتفعيل دور المرأة في المشاركة الفاعلة السياسية.
22. يفترض أن تكون العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأجسام السياسية تفاعلية مبنية على طرح الأفكار التوعوية والتحليلات السياسية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني لتصل لشرائح المجتمع المدني وكذلك تقوم منظمات المجتمع المدني باستقطاب الأفكار وجمع المقترحات لإيصالها للأجسام السياسية والتي تقوم بدورها بإعادة ترتيبها وعرضها في المحافل الإقليمية والدولية.
23. يجب أن تكون السلطة الحاكمة جزء ن النظام السياسي لا كله.

24. لابد من تلمس الرأي العام وإشراك الرأي العام.
25. توسيع قاعدة الحوار والتشاور في جو من الشفافية والوضوح، مع مراعاة الرأي العام واتجاهاته.
26. تطبيق الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة.
27. تبادل الخبرات والتجارب.
28. تأسيس علاقات وشراكة بين الهياكل النقابية والأحزاب السياسية.
29. يقع على كاهل منظمات المجتمع المدني منع تسيس عمل المجتمع المدني ولابد من العمل على ترقية المجتمع المدني ليتمكن من محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وصولا للتنمية السياسية.

خاتمة:

الثورة تحقق هدفها بالتغيير الايديولوجي لمكونات المجتمع، ولكن يقع عاتق تنمية الثقافة ورفع الوعي على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ويتم تعزيز ذلك بالممارسة والمشاركة والتكامل...

منظمات المجتمع المدني مدرسة للتنشئة السياسية على الديمقراطية حيث تزود الأعضاء بالمهارات اللازمة للعمل الديمقراطي فالديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني.

وكذلك فإن منظمات المجتمع المدني تحمي السلطة والمواطن من خلال علاقة متوازنة لا عنفية ولا تعسفية فهي تصل بين مصالح ومطالب المكونات الاجتماعية وتساهم في مراقبة العملات الانتخابية ومراقبة اداء الحكومة والمناقشة العلنية والشفافية المساءلة المحاسبة وتعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والوحدة الوطنية.

إن اتخاذ السياسات دون مشاركة حقيقية من المجتمع هو نوع من الأنانية في الممارسة السياسية وهنا لا تحظى بشرعية حقيقة وفي الغالب يغيب عنها الإبداع والرؤية والآفاق فالشرعية والمشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية ترسخ فكرة المواطنة وتوصل للتكامل والاستقرار.

لابد من وجود شرط انتاج وتنمية الحياة الإنسانية للوصول الى ما هو أفضل وهذا الشرط هو ما يعطي اي سلطة شرعية البقاء في الحكم والعكس فان اي سلطة لا تقوم بواجبها اتجاه المجتمع او تقصر في عملها من خلال فساد نخبها او مؤسساتها يكون من حق الشعب الخروج عليها وتغيرها بحكومة اخرى تقوم بالواجب على أحسن حال.

والإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها ولا يمكن بناء نهضة او تنمية من دون بناء الحقل السياسي وهنا يجب احداث تنمية سياسية وتفعيل الحياة السياسية بمشاركة الاحزاب والمنظمات الاهلية لدورها الاساسي في احداث هذه التنمية.

ومعيار نجاح الممارسة السياسية ليس في هيمنة فريق على السلطة بل في استمراريتها واستقرارها وتنميتها فلا ممارسة سياسية فعالة إلا بعد إرساء القواعد المنظمة للعملية السياسية وهذه القواعد المنظمة للممارسة السياسية لا تكتسب قيمتها إلا من احترامنا لها.

يجب على منظمات المجتمع المدني بناء قواعد شعبية مبنية على القضايا، وتنمية مستوى فهم أفضل لاحتياجات المجتمع كما يجب الترويج لإنجازات وقصص نجاح قطاع المجتمع المدني ورعاية وتنشئة اهتمام الشباب بالمشاركة والنشاط المدني، ومن ثم تزويدهم بالمهارات المطلوبة لتحقيق هذا الغرض.

إن المسؤولين الحكوميين على استعداد للاعتراف للمجتمع المدني بمساحة محدودة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز الأهداف التنموية، لكنهم لا يعترفون بمشروعية دوره في بعض المجالات كالرقابة ورسم السياسات وإنكارهم عليه، ضمنا أو صراحة، أي دور جوهري ومشروع في مجالات السياسات، والرقابة وكسب التأييد وبعضها رهينة للتغييرات المفاجئة والجوهرية التي تطرأ على أجندات الجهات الداعمة والموقف العام تجاه المجتمع المدني يتصف بالفتور وعدم المبالاة والتشكك والاستخفاف وكذلك معظم العاملين بالشأن المدني ليس لديهم بنية تنظيمية أو قوانين تسن وضعهم.

كما يبدو أن نشطاء المجتمع المدني يشعرون أن الأمر أكبر من حدود إمكانياتهم وليس بمقدورهم تغيير الحالة العامة والتي تعكس قوى ثقافية وسياسية واجتماعية متشابكة، تتضمن عداء الحكومة ضد فكرة وجود مجتمع مدني يتمتع باستقلال ونشاط حقيقيين بالإضافة لبيئة إقليمية ومحلية غير ملائمة لتطور المجتمع المدني.

وبالتالي لا يقاس نجاح الثورات بالإطاحة بحاكم مستبد فقط، بل ببناء مشروع للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي وخلق بديل ديمقراطي ونحتاج إلى عمل جدي وحقيقي للوصول إلى المشاركة الحقيقية الفاعلة فالمشاركة السياسية ليست قراراً، إنما هي نتيجة تنمية وثقافة وتعليم تكرس هذا المفهوم ونشاهده بالسلوك.

للنهوض بالمجتمع لابد من عين ساهرة مستقلة ناقدة وهي منظمات المجتمع المدني التي تقوم على التنظيم الذاتي وتدعم الحرية وتقف في وجه استبداد السلطة وتتعايش وتتوازن مع الانظمة الديمقراطية ولابد من الفصل بين مؤسسات السلطة ومنظمات المجتمع المدني وحبذا أن تكون العلاقة متوازنة وأن لا نصل لأحادية التحكم أو ثنائيته من خلال خلق فضاء واسع لعمل كلاهما وألا يكون حيز منظمات المجتمع المدني هامشي شكلي إنما مهم وموضوعي وحقيقي بعيد عن تدخل السلطة وتحكمها فقوة كل طرف هي قوة وثقل للأخر ويجب الابتعاد عن الصراع. أما عندما تمارس السلطة

التهميش والعزلة والإقصاء فهنا دور المثقف هو دور وظيفي تحت السلطة الوصائية وتنتقل منظمات المجتمع المدني من الدفاع عن مصالح الاعضاء للدفاع عن السلطة وبالتالي تكون أقرب للجهاز الحكومي من المدني.

ولابد من فسح المجال للمجتمع للقيام بدوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي فمنظمات المجتمع المدني ليست غاية بذاتها إنما وسيلة للوصول للحرية وكان للثورة أثر واضح في تطوير الوعي السياسي للمواطن السوري وخاصة النساء ولقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني والتي كانت بدايتها الاعتصامات والمظاهرات ثم مبادرات مجتمعية وورشات عمل والاهتمام بالسياسة ولقد تعرضت المرأة لما تعرض له الجميع من نزوح وسجن وتعذيب وقتل واعتقال واضطهاد وتشريد وحصار ... لأنها عبرت عن رأيها السياسي وكان صوت لا صدى.

المحتويات

دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بالمناطق المحررة **الباحث: أحمد محمد الخالد** 1
مقدمة: 1
تعاريف: 2
دور الأحزاب في الحياة السياسية: 3
دور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية: 5
الخلط بين العمل المدني والسياسي: 6
الفرق بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية: 8
العلاقة بين الكيانات السياسية والمجتمع المدني: 9
الواقع السياسي السوري: 10
الحلول المقترحة وآليات التنفيذ: 13
خاتمة: 15